

Distr.: General
21 July 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٠ (ب) و ١٤٣ من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل
المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية
(مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة
تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية

وحدة التفتيش المشتركة

استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يَحِيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية" (A/72/119).



موجز

يتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية" (A/72/119) دراسة استقصائية وتحليلًا للاتساق على نطاق المنظومة في اعتماد إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).
وتُعرض في هذه المذكرة آراء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات المتضمنة في التقرير. وقد جُمعت الآراء استنادًا إلى المساهمات التي قدمتها المؤسسات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، التي رحبت بالتقرير، وأيدت بعض ما ورد فيه من استنتاجات.

أولا - مقدمة

١ - يتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية" (A/72/119) دراسة استقصائية وتحليلًا للاتساق على نطاق المنظومة في اعتماد إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ويأتي في إطار متابعة التقرير السابق للوحدة المعنون "التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (JIU/REP/2015/2).

ثانيا - تعليقات عامة

٢ - ترحب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالتقرير، الذي يعرض نتائج قيمة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة في تنفيذ مسار ساموا.

٣ - ورغم أن التقرير يتسم بالشمول، فكان يمكن أن يستفيد من التحليل الإضافي الذي تجرّه الأمم المتحدة للتنسيق الميداني (مثل ما تجرّه أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ونظام المنسقين المقيمين، وأطر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) كي يعكس أهمية إيجاد نهج إقليمي ومبسط يتسم بالتكامل تتبعه الأمم المتحدة في تخطيط أهداف التنمية المستدامة ورصدها للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثا - تعليقات محددة على التوصيات

التوصية ١

ينبغي لمجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، أخذة في اعتبارها نتائج الاستعراض الشامل، أن تزود المؤسسات بتوجيهات منسقة ودقيقة على نطاق المنظومة لكفالة تعميم أولويات مسار العمل المعجل في الخطط الاستراتيجية، في نطاق ولايات المؤسسات، وينبغي أن تشجع جميع أصحاب المصلحة على إتاحة موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل التنفيذ الفعال والمعجل للمسار.

٤ - لئن كانت مؤسسات الأمم المتحدة تؤيد التوصية ١ عموماً، مشيرةً إلى أنها موجهة إلى مجالس الإدارة، فإنها تشير أيضاً إلى أنها كان من الممكن أن تتسم بمزيد من الوضوح. وعلى وجه التحديد، يمكن تفسير التوصية بأنه "ينبغي لمجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة... أن تزود المؤسسات بتوجيهات منسقة ودقيقة على نطاق المنظومة" على أنها إشارة إلى تزويد جميع مجالس إدارة المؤسسات بالتوجيهات، في حين أنه لا يجوز للمؤسسات، في الواقع، أن تتلقى توجيهات إلا من مجلس إدارة كل منها. وعلاوةً على ذلك، فإن الإشارة إلى "موارد... يمكن التنبؤ بها" يمكن أن تشكل عقبات عملية تحول دون تنفيذ هذه التوصية فيما يخص المؤسسات الطوعية التمويل، نظراً إلى أنها تعمل على حسب الاحتياجات وبناءً على طلب الحكومات المضيفة، ومن ثم، لا تستطيع الالتزام بالمساهمة بـ "موارد... يمكن التنبؤ بها" تحقيقاً للفعالية في تنفيذ مسار ساموا.

التوصية ٢

ينبغي لمجلس إدارة منظومة الأمم المتحدة أن تكفل اشتغال الخطط الاستراتيجية للمؤسسات التابعة للمنظومة وبرامج عمل تلك المؤسسات، في نطاق ولاية كل منها، على أهداف محددة فيما يتصل بتنفيذ مسار العمل المعجل، على أن تقاس هذه الأهداف مقارنةً بمجموعة محددة من مؤشرات الأداء الرئيسية لرصد الإنجازات والإفادة بشأنها.

٥ - تؤيد المؤسسات التوصية ٢، مع التسليم بأنها موجهة إلى مجالس الإدارة. وقد أُشير إلى أن المؤسسات توائم نتائجها الاستراتيجية مع قدراتها وقوامها، ولذلك، يمكن تقديم الدعم ضمن الأهداف الاستراتيجية العامة دون وجود "أهداف محددة" قائمة بذاتها تتصل بتنفيذ مسار ساموا.

التوصية ٣

ينبغي لمجلس إدارة منظومة الأمم المتحدة، في اعتماد الخطط الاستراتيجية للمؤسسات وبرامج عملها، أن تشجع المؤسسات على كفالة أن تكون أنشطة دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ضمن نطاق ولاية كل مؤسسة، متماشية مع الأولويات الإقليمية والوطنية التي تحددها حكومات تلك الدول، والمنظمات الإقليمية، والشركاء في تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تعزيز تنفيذ مسار العمل المعجل بوصفه المخطط الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦ - تؤيد المؤسسات التوصية ٣، مع التسليم بأنها موجهة إلى مجالس الإدارة.

التوصية ٤

ينبغي لمجلس إدارة منظومة الأمم المتحدة أن تنسق تخطيط أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها وتنفيذ تلك الأنشطة بالنسبة للشاؤون الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء من أجل التنمية كافة، تعزيزاً للفعالية والكفاءة في تقديم الدعم لتحقيق الأهداف المحددة في مسار العمل المعجل، مع تجنب تشعب القدرة الاستيعابية للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد القطري.

٧ - تؤيد المؤسسات التوصية ٤، مع التسليم بأنها موجهة إلى مجالس الإدارة. وقد أُشير إلى أن المؤسسات قد ترغب في أن تسترشد بمواءمتها الاستراتيجية بالغاية ١٧-٩ من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز قدرات البلدان على تنفيذ الأهداف، وهو ما يمكن المؤسسات من أن تركز على القطاعات التي لها فيها كفاءة أساسية يعترف بها أصحاب المصلحة والشركاء الوطنيون في السياق القطري.

التوصية ٥

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا مشاركة مؤسساتهم في العملية التي تقودها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية من أجل المساهمة الفعلية في التعامل مع خصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها

حالة خاصة بحلول مُعدّة خصيصاً لكل منها، وينبغي أيضاً أن يكفلوا تصميم بارامترات جديدة للأهلية بغرض تحسين فرص حصول تلك الدول على تمويل التنمية.

٨ - تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التوصية ٥، لكن أُشير إلى أن المقترحات التي طرحت داخل اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن تمويل التنمية والمناقشات التي دارت فيها تنقيد بالالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وإضافةً إلى ذلك، تتطلع المؤسسات إلى أن تضع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الداعية إلى اجتماعات فرقة العمل المشتركة، شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية في الخطة حسبما يقتضي الأمر.

التوصية ٦

ينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تشجع على تخصيص تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به لتيسير التنفيذ الفعال للأنشطة البرنامجية دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية، بناء على تقييمات للاحتياجات تعدها مؤسسات المنظومة بالتشاور مع تلك الدول وشركائها المعنيين.

٩ - تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التوصية ٦، مع الإشارة إلى أنها موجهة إلى مجالس الإدارة، بقدر اتفاقها على أن التمويل الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به يدعم الفعالية والكفاءة في تحقيق التنمية. بيد أن ثمة شواغل إزاء مفهوم التمويل الذي يكون "بناء على تقييمات للاحتياجات تعدها مؤسسات المنظومة بالتشاور مع تلك الدول وشركائها المعنيين"، إذ يمكن، في بعض الحالات، أن يتعارض مع آليات التقييم بكل المؤسسة التي اعتمدها مجالس إدارتها. وعلاوةً على ذلك، أُشير إلى الانخفاض الذي حدث في السنوات الأخيرة في القدرة على التنبؤ بمستوى التمويل المقدم من الجهات المانحة ومدته، وهو أمر له تبعات على الطريقة التي يتبعها بعض المؤسسات في تخطيط أعمالها وتخصيص مواردها لدعم الأعمال في البلدان المستفيدة من البرامج، ومنها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك، يواجه بعض المؤسسات، لا سيما الطوعي التمويل منها، عقبات عملية تحول دون تنفيذ هذه التوصية بالصيغة التي وردت بها، لأنها ليست في وضع يمكنها من الالتزام بتمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به.

التوصية ٧

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجالس إدارة تلك المؤسسات، استناداً إلى العمل الجاري للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وعند الاقتضاء، إلى عمل المنتديات المشتركة بين الوكالات وأفرقة الخبراء المنشأة لتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء، أن تكفل إيلاء الاعتبار صراحة لخصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى تحديد عناصر أطر الرصد والمساءلة للإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، بحيث تتواءم العمليات والمؤشرات مع احتياجاتها وأولوياتها المحددة على الصعيد الوطني والإقليمي.

١٠ - تؤيد المؤسسات التوصية ٧، مشيرةً إلى أنها موجهة إلى الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة. وتشير إلى أنه على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة تمثل أهدافاً عالمية طموحة ويُتوقع من جميع

الدول الأعضاء أن تكييفها وفقاً للسياق الوطني، وعلى الرغم من أن أطر الرصد والمساءلة للإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن الأهداف ينبغي أن تتكيف لتناسب جميع السياقات، بما فيها سياقات الدول الجزرية الصغيرة النامية، فتلك الدول تواجه، في الوقت نفسه، تحديات إضافية خاصة مرتبطة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث تتجاوز الغايات والمؤشرات العالمية الواردة بأهداف التنمية المستدامة. ولذلك، تعترف المؤسسات بما للتنمية في تلك الدول من حالة خاصة، وتؤيد ضرورة اتباع نهج مصممة خصيصاً في تلك الدول بحيث تعبر عن تفرداتها في السياق والفرص والمعوقات. ويمكن أن يشمل الدعم تعزيز بناء القدرات في مجال البيانات والإحصاءات ومساعدة تلك الدول، متى اقتضى الأمر، على التغلب على التحديات المتعلقة بالبيانات التي يمكن أن تحد من قدرة تلك الدول على المشاركة في عمليات الرصد.

التوصية ٨

ينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنسق جهودها في تصميم أطر للرصد والمساءلة وأدوات مكيّفة وفقاً لقدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل رصد تنفيذ مسار العمل المعجل وغيره من الولايات العالمية المتصلة بالتنمية المستدامة والإفادة بشأن تنفيذها، مع تجنب عبء أطر الإبلاغ المتعدد.

١١ - تؤيد المؤسسات التوصية ٨، مشيرةً إلى أنها موجهة إلى مجالس الإدارة، وكما هو الحال فيما يخص التوصية ٧، تشير إلى أن أطر الرصد والمساءلة للإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تتكيف لتناسب جميع السياقات، بما في ذلك سياقات الدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أن المؤسسات تدرك أيضاً العبء الذي يمكن أن تشكله أطر الرصد والإبلاغ على تلك الدول، ويقف العديد من كيانات منظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم تلك الدول في تبسيط المؤشرات الخاصة بها وحدها، ودعم متابعة التقدم المحرز في التنمية في تلك الدول والوقوف على الثغرات الكائنة فيها، متى اقتضى الأمر ذلك. وأشار أيضاً إلى أن التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة يحدث من خلال أطر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي تسلط الضوء على إسهام منظومة الأمم المتحدة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومسار ساموا.

التوصية ٩

ينبغي للأمين العام، في إطار تقريره عن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار العمل المعجل) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أن يقدم إلى الجمعية العامة موجزاً للإجراءات المتخذة والمقرر اتخاذها لتعزيز التنسيق والتكامل بين عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢ - تؤيد الأمانة العامة التوصية ٩، وستواصل تعزيز التنسيق الداخلي وتعزيز أوجه التآزر لصالح تنفيذ مسار ساموا. وقد أُشير إلى أن هذه التوصية ينبغي أن تُدرج في القرار ذي الصلة الذي يُعرض على الدول الأعضاء لاعتماده من أجل إدراج مساهمات أعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.